تنمية القيادات الشابة تطلق برنامج (أطفال في سلام)

صنعاء / بشير الحزمي:

انطلق نهاية الأسبوع الماضي بصنعاء برنامج (أطفال في سلام) الذي تنفذه مؤسسة تنمية القيادات الشابة – مركز اللغات العالمية للفتيات ويستمر حتى 30 يوليو الجاري.

البرنامج الذي تنفذه المؤسسة بالتعاون مع منظمة اليونسيف يهدف إلى تأهيل (400) طفل وطفلة من الصف الأول الابتدائي إلى التاسع الأساسي من المناطق المتضررة من العنف في منطقة الحصبة وتنمية مهاراتهم وتقديم دروس التقوية بالإضافة إلى أنشطة رياضية وترفيهية.

وأوضحت الأخت / كافية العفيف منسقة البرنامج أن البرنامج منذ اليوم الأول كان ناجحاً من حيث التفاعل من قبل الأهالي وعدد الطلاب وتنفيذ أنشطة البرامج.

وأضافت أن البرنامج الذي ينفذ في مدرستي اليمن السعيد وعثمان بن عفان اللتين تقعان في نفس المنطقة سيحقق الهدف الرئيسي منه وهو ضمان رفاه الأطفال المتضررين في منطقة الحصبة كي يتمكنوا من العودة للمدارس في العام الدراسي القادم بنفسية جيدة.

يذكر أن مؤسسة تنمية القيادات الشابة هي مؤسسة غير حكومية تتلخص رؤيتها في وجود يمن يلعب فيه الشباب والشابات الناشطون وذوو المهارات والمؤهلات العالية دوراً رائداً في جميع مجالات المجتمع وتهدف إلى بناء مهارات وقدرات الشباب في العديد من المجالات ورفع الوعي لديهم حتى يتمكنوا من لعب دور قيادي في المجتمع.

في تقرير عن مستوى إنجاز أهداف التنمية الألفية

اليمن حقق انخفاضاً متواضعاً في نسبة الفقراء في المناطق الريفية رغم الانخفاض الظاهر في نسبة الفقر بقي عدد الفقراء في اليمن ثابتاً

أوضح تقرير حكومي أممي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في 2010م عن أهداف التنمية الألفية أن خطط واستراتيجيات التنمية في اليمن قد تبنت مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة في مجملها إلى تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر، وأنه نتيجة لذلك انخفضت نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من 40.1 ٪ عام 1998م إلى 34.8 ٪ عام 2005م، ورغم الانخفاض الظاهر في نسبة الفقراء تحت خط الفقر الوطني، فقد بقي عدد الفقراء ثابتاً عند حوالي 7 ملايين نسمة خلال تلك الفترة بسبب النمو السكاني المرتفع (3 ٪) الذي يمتص ثلاثة أرباع الزيادة السنوية في الاستهلاك الحقيقي البالغة 4 ٪ تقريباً. مما يعني أن الزيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الاستهلاك تصل إلى 1 ٪.

تحقيق اليمن للهدف الأول من أهداف الألفية يتطلب رفع معدل نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد من (1 ٪) إلى (4 ٪) سنوياً

إعداد/ بشير الحزمي

وذكر التقرير أن تحقيق اليمن للهدف الأول من أهداف التنمية الألفية بحلول عام 2015م (القضاء على الفقر المدقع والجوع) يتطلب رفع معدل نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد من 1 ٪ إلى 4 ٪ سنوياً وذلك أمر غير يسير خاصة في ظل توقعات تواضع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة القادمة، ما يستوجب تبني السياسات والبرامج اللازمة لخفض النمو السكاني ورفع النمو الاقتصادي في آن واحد.

ولفت التقرير إلى أنه في المناطق الريفية التي يعيش فيها 84 ٪ من الفقراء، انخفضت نسبة الفقر بـ 2.4 نقطة فقط من 42.5 ٪ عام 1998 إلى 40 ٪ عام 2005م، في حين انخفضت تلك النسبة في الحضر بـ 11.6 نقطة مئوية خلال الفترة ذاتها من 32.3 ٪ إلى 20.7 ٪.

وتمثل حدة التفاوت الجغرافي لظاهرة الفقر في اليمن هماً كبيراً للحكومة، خاصة في ظل التشتت السكاني الواسع في أكثر من 133 ألف تجمع سكاني، الأمر الذي يصعب توفير الخدمات الأساسية وخاصة في المناطق الريفية، ويعود التباين في انخفاض نسبة الفقر بين الريف والحضر إلى أسباب عدة منها استفادة المناطق الحضرية بشكل أكبر من النمو الاقتصادي المدعوم بنمو قطاع الخدمات، مقابل تراجع دور القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقراء في الريف. فقد انخفضت نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من 43.9 ٪ عام 1999م إلى 31 ٪ من إجمالي المشتغلين عام 2004م، ويرجع سبب ذلك بصورة رئيسية إلى الآثار السلبية للتغيرات المناخية ومنها تذبذب سقوط الأمطار ومحدودية فرص التمويل وانخفاض الإنتاجية في العمل الزراعي خاصة أنه بات قطاعاً تقليدياً لم يتطور إلى مستوى مواكبة الأساليب الحديثة في الإنتاج.

وأشار تقرير اليمن 2010م إلى أن نتائج مسح ميزانية الأسرة 2005 ـ 2006م قد أظهرت تبايناً حاداً في عدد الفقراء على مستوى المحافظات، ويمكن إرجاع سبب ذلك جزئياً إلى التفاوت في توزيع ثمار التنمية بين المحافظات، وارتفاع عدد السكان في المحافظات الأشد فقراً وخاصة الذين يقطنون المناطق الريفية، فحوالي 45 ٪ من إجمالي عدد الفقراء في اليمن يعيشون في المناطق الريفية لخمس محافظات هي: تعز، الحديدة، حجة، إب وعمران الأمر الذي يتطلب توجيه أولويات جهود التخفيف من الفقر نحو تلك المناطق الريفية وفقاً لخريطة الفقر وبالشكل الذي يتناسب مع خصائص تلك المناطق.

وعلى صعيد توزيع الفقر وفق النوع الاجتماعي، يلاحظ عدم وجود شواهد إحصائية لظاهرة تأنيث الفقر في اليمن، فليس هنالك اختلاف كبير بين نسبة الفقر للأسر التي ترأسها نساء عن الأسر التي يرأسها رجال حيث تمثل الأسر التي ترأسها نساء 8 ٪ فقط من إجمالي الأسر، وبلغ متوسط نسبة الواقعين في الفقر من الأسر التي ترأسها نساء 35 ٪ مقابل 32 ٪ من الأسر التي يرأسها رجال. ولا يعد هذا الفارق كبيراً من الناحية الإحصائية.

وأوضح التقرير أن فجوة الفقر تعبر عن درجة بعد السكان عن خط الفقر إلى الأسفل، ويظهر تحليل تطور فجوة الفقر تحقيق تحسن في الاتجاه المطلوب وقد انخفضت فجوة الفقر من 10.7 ٪ إلى 8.9 ٪ عام 2005م.

ويشير انخفاض هذه النسبة إلى تحسن نسبي في معيشة الفقراء وإن لم يؤدِ ذلك إلى خروجهم كلياً من دائرة الفقر.

ومن الناحية النظرية فإن إخراج جميع الفقراء من حالة الفقر يتطلب سد فجوة الفقر بالكامل، أي الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة ومستوى خط الفقر.

وتقدر القيمة النقدية لفجوة الفقر هذه بمبلغ 124.4 مليار ريال سنوياً (أي ما يعادل 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلا أنه يتوقع أن تكون هذه الفجوة قد اتسعت كثيراً بعد 2005م بسبب المستجدات المحلية والدولية التي تركت أثراً سلبياً على الوضع التنموي في اليمن.

وعلى مستوى المحافظات أظهرت البيانات ارتفاع فجوة الفقر في كل من البيضاء، شبوة، مأرب وعمران وهي المحافظات التي تتسم بارتفاع نسبة الفقر في أريافها حيث أظهرت مؤشرات شدة الفقر 2005م أن شدة الفقر في الريف تمثل أربعة أضعاف قيمتها في الحضر، بينما سجلت محافظات المهرة، عدن، الأمانة وصعدة أقل النسب على مستوى الجمهورية.

وفي ما يتعلق بتوزيع الدخل تبين نتائج مسح ميزانية الأسرة 2005 ـ 2006م أنه تحقق تحسن في مؤشر حصة خُمس السكان الأشد فقراً من الاستهلاك الوطني الذي وصل إلى 9.6 ٪ من الإجمالي العام للإنفاق الاستهلاكي مقابل 8 ٪ عام 1998م. ما يعني أن هذا المؤشر يتحسن باتجاه القيمة المستهدف الوصول إليها عام 2015م

والبالغة 12 ٪.

الجدير بالذكر أن بيانات عام 2005م تشير إلى أن نسبة التحسن في الريف تفوق مثيلتها في الحضر حيث بلغت (7.7 ٪ ، 6.1 ٪) على التوالي، وتظهر نتائج مسح ميزانية الأسرة 2005 ـ 2006م أيضاً تباين توزيع الدخل حيث يستحوذ الخُمس ذو الدخل الأعلى على نسبة 38.5 ٪ من إجمالي الإنفاق بينما لا يتحصل الخُمس ذو الدخل الأدنى إلا على 9.6 ٪ أي أن نسبة القدرة على الإنفاق لذوي الدخل الأدنى إلى القدرة على الإنفاق لذوي الدخل الأعلى هي 4:1 ويظهر الفرق الكبير في توزيع الدخل في الحضر حيث لا يتحصل الخُمس ذو الدخل الأدنى إلا على 6.1 ٪ بينما يتحصل الخُمس الأغنى في الحضر على 46.6 ٪ من إجمالي الإنفاق، أي أن قدرة الفقراء على الإنفاق تقل عن قدرة الأغنياء بحوالي ثمانَي مرات (8:1) ويستلزم ذلك اتخاذ سياسات فعالة لضمان عدالة توزيع الدخل والحد من تفاوت توزيع الثروة.

وفي ما يتعلق بنسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية، أظهر التقرير أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط فقر الغذاء انخفضت من حوالي 17.6 ٪ عام 1998م إلى 12.5 عام 2005م. ويتضح من ذلك أن اليمن سيكون بإمكانها انجاز هذا الهدف إذا ما مضت بنفس الوتيرة السابقة، ومع ذلك فإن الارتفاعات في أسعار السلع الغذائية بسبب الأزمة الغذائية العالمية التي وصلت إلى مستويات قياسية هددت تلك الإنجازات وقوضت أثر الجهود الحثيثة للتخفيف من الفقر التي بذلت خلال الفترة السابقة ورغم انخفاض الأسعار العالمية منذ الربع الأخير لعام 2008م، إلا أن مشكلات السكان التغذوية تظل قائمة ويضاف إليها تحدي الأمن الغذائي على المستوى الكلي الذي يظل تحدياً كبيراً بالنظر إلى اعتماد اليمن الكبير في سد احتياجاته الغذائية على الخارج، حيث يتم استيراد حوالي 90 ٪ من سلعة القمح الإستراتيجية و100 ٪ من الاحتياجات الغذائية لسلعة الأرز، وفي ظل التراجع المستمر في القوة الشرائية للعملة المحلية بسبب استمرار انخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، فإن أسعار الأغذية تتزايد ما يؤدي إلى تدهور جودة النظم الغذائية للفقراء وبالتالي اتساع دائرة فقر الغذاء.

تحديات رئيسية

ولفت التقرير إلى أن اليمن تواجه العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية الألفية أبرزها ارتفاع معدل النمو السكاني (3 ٪) ما يزيد الضغوط على الخدمات الأساسية وسوق العمل، وكذلك التشتت السكاني الواسع في 133 ألف تجمع سكاني فضلاً عن صعوبة تضاريس بعض المناطق ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف توفير الخدمات العامة فيها الأمر الذي يحد من إمكانية وصول الخدمات إلى التجمعات السكانية كافة، وضعف تنمية الموارد البشرية ومن ذلك اتساع الأمية إلى 45.3 ٪ من السكان البالغين وانتشار عمالة الأطفال وارتفاع مستويات التسرب من التعليم، إضافة إلى محدودية توفر خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل وخاصة في الأرياف ما ينعكس سلباً على معدلات الإنتاجية ومن ثم مستويات الدخل وأوضاع الفقر، وقصور خدمات البنية التحتية وأهمها تدني تغطية الطاقة الكهربائية إلى 42 ٪ من السكان وإمدادات المياه في الشبكة العامة إلى 26٪ يضاف إلى ذلك محدودية شبكة الطرق الريفية ما يحرم السكان من أساسيات الحياة ويرفع تكاليفها ويجعل الكثير من المناطق شبه معزولة، وتفاوت مستويات الفقر جغرافياً وتركزه بشكل رئيسي في المناطق الريفية، وندرة الموارد المائية وتفاقم مشكلة القات وتنامي زراعته على حساب المحاصيل الأخرى واستهلاكه 23 ٪ من الاستخدامات الزراعية للمياه فضلاً عن استحواذه على 9.3 ٪ من إجمالي إنفاق الأسرة، وارتفاع فجوة الأمن الغذائي خاصة في ظل تدني إنتاجية القطاع الزراعي ومحدودية فرص تمويل وإقراض المنتجين الزراعيين والصيادين، ومحدودية تغطية شبكة الأمان الاجتماعي ومنها أن الإعانات النقدية المقدمة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية لا تغطي سوى 14 ٪ من الفقراء، فضلاً عن أنها لا تفي سوى بـ 4 ٪ من قيمة خط الفقر عام 2005م، والتراجع الحاد والمستمر في إنتاج النفط الخام وفي حصة الحكومة منه التي تراجعت من 103 ملايين برميل عام 2000م إلى 59.5 مليون برميل عام 2009م.

ويتوقع أن يستمر مسار الانخفاض في المستقبل ما يؤثر سلباً على استدامة المالية العامة ويضعف قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية الريفية والتخفيف من الفقر. كما يؤدي إلى تراجع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ومن ثم تدهور سعر صرف العملة الوطنية وتصاعد معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للفقراء.

تحديات مستجدة

كما واجه الاقتصاد اليمني عدداً من الصدمات الداخلية والخارجية المتوقعة فرضت أعباء مالية على الاقتصاد جراء النفقات الإضافية ويتوقع أن تستمر آثار بعضها لسنوات قادمة ومنها أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية، والتغيرات المناخية التي أضرت باليمن كثيرا، والتحديات الأمنية.

سياسات وبرامج

وأوضح التقرير أن الحكومة اليمنية تتبنى ضمن خططها واستراتيجياتها الحالية والمستقبلية العديد من السياسات والبرامج التنموية الهادفة إلى التخفيف من الفقر وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات الأمن الغذائي ومن أبرزها تكثيف برامج التوعية الإعلامية بالقضايا الغذائية وإعطاء أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة في القطاعات الاقتصادية كافة، وتعزيز برامج شبكة الأمان الاجتماعي وتطوير أعمالها لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وتوسيع آليات وبرامج التمويل للمشروعات الصغيرة للفقراء، وتنمية القدرات البشرية للفقراء، وتوسيع وتحسين نظام الإعانات النقدية المقدمة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية، واستكمال إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في اليمن، ورفع مستوى الوعي بين السكان حول الآثار السلبية المترتبة على زراعة واستهلاك القات، ورفع كفاءة استخدام المياه لري المحاصيل واستغلال مياه الأمطار، وإنتاج البذور المحسنة والمقاومة للجفاف، والانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، ومراجعة السياسات الاقتصادية بما يعزز فاعليتها في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار والتركيز على تنمية المناطق الريفية وفقاً لخريطة الفقر، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسعي إلى الاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

معالجة الفقر من وجهة نظر الفقراء

الاستماع لرأي الفقراء يدعم الوصول إلى حلول تلامس احتياجاتهم ويرى الفقراء من الرجال أهمية تأمين مصدر دخل ثابت من الدولة وتوفير فرص عمل، وبناء السدود والحواجز المائية واستصلاح الأراضي الزراعية ودعم الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى توفير القروض لبدء مشروعات صغيرة.

وترى أغلب النساء الفقيرات أهمية تخفيض الأسعار وضمان مجانية الخدمات التعليمية والصحية إضافة إلى توفير فرص العمل وزيادة المرتبات والأجور مع التدريب.

وتؤكد النساء ضرورة توفير السلع الغذائية في القرى لتوفير الجهد وكلفة النقل التي يتكبدها الفقراء كما جاءت مطالبهن بزيادة حالات الرعاية الاجتماعية.

المجالس المحلية والقضية السكانية

أمين عبدالله إبراهيم

ما من شك في أن إنشاء وتشكيل اللجان التنسيقية للأنشطة والفعاليات السكانية في عدد من محافظات الجمهورية كان نقلة نوعية وخطوة متميزة في مجال العمال السكاني، حيث أمكن من خلالها توسيع وتعميم مختلف البرامج والأنشطة والفعاليات السكانية الهادفة إلى نشر وتعزيز الوعي والثقافة لدى كافة أفراد المجتمع خاصة في ما يتعلق بالتوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، على جميع المحافظات والمديريات والقرى والمناطق الريفية اليمنية دون استثناء، وهو الأمر الذي ما فتئت الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان، تسعى وتعمل جاهدة على تحقيقه وتطويره منذ ما يقرب من عشرة أعوام، وتجديداً منذ عام 2000م، عندما اتخذ المجلس الوطني للسكان قراراً ـ في اجتماع له ـ قضى بتشكيل لجان تنسيقية للأنشطة السكانية في المحافظات تعمل على تنفيذ السياسة الوطنية للسكان وتحقيق أهدافها.

الحكومة برئاسة رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الوطني للسكان جاءت لتعزز وتدعم ذلك التوجه حينما أصدرت قرارها في عام 2002م، الذي قضى بتشكيل لجان تنسيق الأنشطة السكانية في خمس محافظات هي (عدن، تعز، الحديدة، حضرموت، مأرب)، ونظراً لأهمية وفاعلية هذه اللجان التنسيقية ودورها الايجابي في عملية تحسين وتطوير وتوسيع قاعدة العمل السكاني والنهوض بمستوى أفضل في مجال العمل التوعوي بقضايا تنظيم الأسرة والصحة الانجابية والقضايا السكانية والصحية الأخرى، فقد أصدرت الحكومة قراراً آخر في عام 2004م، لتشكيل لجان تنسيقية أخرى في أربع محافظات هي (لحج، حجة، الضالع، عمران)، تلاها تشكيل لجان في سبع محافظات أخرى جديدة.

الأمانة للعامة للمجلس الوطني للسكان من جهتها سارعت وعلى الفور ـ بكل جد واهتمام ـ إلى ترجمة تلك القرارات الداعمة لمسار العمل السكاني على أرض الواقع، وقامت بتنفيذ زيارات ميدانية للمحافظات المختارة وانشأت فيها سكرتارية فنية مجهزة بالكمبيوترات والأدوات اللازمة لعمل اللجان التنسيقية للأنشطة السكانية، كما عمدت الأمانة العامة للمجلس إلى تنظيم وإقامة العديد من الندوات والدورات التدريبية واللقاءات في تلك المحافظات هدفت من خلالها تزويد القائمين على اللجان التنسيقية بالمعلومات والبيانات والمؤشرات الديموغرافية والأبحاث والدراسات والأدبيات التي تبين لهم بوضوح واقع الأوضاع والمشكلات والقضايا السكانية التي تشهدها وتعيشها بلادنا بسبب التزايد الكبير والسريع في اعداد السكان، وكذلك لتعريفهم بالمهام والاعمال الموكلة إليهم، وذلك بهدف تسهيل تنفيذ الاعمال والبرامج والانشطة والفعاليات السكانية المطروحة في أجندة اللجان التنسيقية خصوصاً فيما يتعلق بجانب التوعية السكانية.

ان فكرة توسيع الأنشطة والفعاليات والعمل السكاني عموماً في المحافظات لم تأت من فراغ وإنما جاءت نتيجة للالتزام والتوجه السياسي الجاد والواضح نحو اللامركزية الإدارية ونقل الصلاحيات للمحافظات، هذا من جانب، ومن جانب آخر لتداخل وتكامل القضايا السكانية واتساع مجالاتها التي تستدعي وتتطلب تضافر كل الجهود الرسمية والشعبية وعلى مختلف المستويات.

ومن هنا أستطيع أن أؤكد ـ بناءً على تلك الفكرة الآنفة الذكر ـ أن عملية تنفيذ هداف السياسة السكانية، وتفعيل عمل لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات وتحقيق الغايات التي انشئت من اجلها هذه اللجان، لايمكن لها ان تتحقق بالشكل المطلوب مالم يكن هنالك تنسيق وتعاون وتكامل جاد وفعلي مع المجالس المحلية المنتشرة في عموم مديريات ومحافظات الجمهورية، وذلك نظراً للأهمية والصلاحيات الكبيرة التي تتمتع بها هذه المجالس وما لها من دور مهم وحيوي في العمل الرسمي والشعبي والجماهيري وحشد الموارد المحلية للمساهمة في رفع الوعي تجاه القضايا السكانية والمشاكل الناجمة عنها والتي تمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تعد الهدف المشترك لكل من المجالس المحلية ولجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات.

ولم يكن ذلك الأمر ـ أي اشراك المجالس المحلية في مجال العمل السكاني ـ غائباً عن بال واهتمامات قيادة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والمسؤولين فيها لقناعتها الكبيرة بأهمية الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه المجالس المحلية في عملية التوعية بقضايا تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والقضايا السكانية الأخرى، وما يؤكد ذلك الاهتمام والتوجه الجاد نحو تفعيل وتوسيع قاعدة المشاركة في مجال العمل والتوعية السكانية عقد اللقاءات التشاورية مع مسؤولي المجالس المحلية في المحافظات لتفعيل دورهم في تحقيق السياسة الوطنية للسكان.

ومما لاشك فيه ايضاً أن أهداف السياسة الوطنية للسكان ومهام لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات والغاية التي تم من اجلها إنشاء هذه اللجان لايمكن أن تتحقق دون وجود تنسيق فعلي وتعاون وتكامل مع المجالس المحلية وذلك لما للمجالس المحلية من دور مهم وحيوي في العمل الرسمي والشعبي والجماهيري وحشد الموارد المحلية للمساهمة في رفع الوعي تجاه القضايا السكانية الناجمة عنها والتي تمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التنمية.

وعموماً هناك العديد من المواضيع والأمور المشتركة التي يمكن التنسيق فيها بين اللجان التنسيقية والمجالس المحلية تتمثل في الآتي:

أولاً: وضع خطط للأنشطة السكانية في المحافظات وذلك من خلال إدماج تلك الأنشطة والمشاريع المحققة لأهداف السياسة السكانية في الخطط القطاعية على مستوى المحافظة.

ثانياً: دعم الأنشطة الميدانية على مستوى المديريات وذلك من خلال التوسع في تنفيذ الأنشطة السكانية على مستوى المديريات، والتهيئة لوضع خطط محلية للمديريات بما يؤدي إلى تشجيع وتطوير المشاركة الشعبية في التنمية، ولتحقيق ذلك لابد للمجالس المحلية أن تعمل على متابعة تنفيذ الأنشطة المعتمدة للمديريات من الميزانية المحلية للمحافظة، ومتابعة الهيئات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتنفيذ أنشطة ذات أبعاد سكانية في المديريات.

ثالثاً: العمل على اعداد وتنفيذ الأنشطة الموسعة على مستوى المحافظة، وذلك عن طريق تنظيم ندوات واجتماعات توعوية في المديريات والأحياء السكنية، وعقد اجتماعات توجيهية لمسؤولي وسائل الإعلام المحلية لتنشيط فعاليات التوعية والتثقيف السكاني في عموم المحافظة.

رابعاً: تشجيع ودعم انشاء جمعيات بالتوعية السكانية انطلاقاً من السياسة الوطنية للسكان الهادفة إلى تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال العمل السكاني لتقوم بدورها في عملية نشر الوعي بالقضايا السكانية وفي تقديم الخدمات وتعزيز علاقة الشراكة وتوسعة قاعدتها مع المؤسسات الحكومية.

وختاماً يمكن القول إن تعزيز مشاركة المجتمع في تحقيق السياسات السكانية والمساهمة في ايجاد المواقف الايجابية تجاه قضايا السكان تعتبر من أهم المهام التي يمكن ان تقوم بها المجالس المحلية، كما أن الدور الذي تقوم به هذه المجالس المحلية في رسم ووضع السياسات والخطط على مستوى المحافظات والمديريات يجعلها شريكاً اساسياً وفاعلاً في تنفيذ اهداف السياسة الوطنية.

المخيمات الشبابية والمراكز الصيفية 2011

فضاء واسع لإبراز مواهب وإبداعات النشء والشباب